

رسالة المفوض العام للأونروا إلى موظفيها

بشأن تقليص خدمات الوكالة

[1997/8/20* [مقتطفات]

زملائي الأعزاء،

في الأيام القادمة ستسمعون وتقرأون عن تدابير ستعلن عنها الأونروا بينما نواصل جهودنا لتخفيض ما تبقى من عجز الموازنة لعام 1997. ولذلك فإنني أوجه هذه الرسالة إلى كل واحد منكم لإدراكي بأنكم تشاطرونني القلق حول مصالح اللاجئين الفلسطينيين، خاصة وأن 99 بالمئة منكم من اللاجئين.

[.....]

لقد أصبحت الآن مضطراً لأن أبلغ السلطات المضيفة وحكومات كبار الدول المانحة أن العجز الذي تواجهه الأونروا لعام 1997 ما زال يبلغ عشرين مليون دولار رغم أنه لا يفصلنا عن نهاية العام الحالي سوى أربعة أشهر. وحيث إن الأونروا استنفدت كل الإمكانيات المتاحة للقيام بتدابير تقشفية وتجميد بعض النفقات، فإنني في ظل هذه الظروف أصبحت مضطراً، وللمرة الأولى، لاتخاذ تدابير جذرية أشد، بما في ذلك إجراء بعض الاقتطاعات والتخفيضات. فالوكالة لا تستطيع الإنفاق على النشاطات إلا بقدر ما تتيحه لها الأموال المتوفرة. إنني لا أخفي عنكم أن هذه التدابير ستزيد من الأعباء التي يتحملها مجتمع اللاجئين، وأشاطركم الأسى أنه أصبح لا مفر من اتخاذها. وأؤكد لكم أنها ستؤثر على كافة المناطق دون استثناء، حيث لن تكون هناك معاملة خاصة أو مختلفة لأي إقليم منها.

والوكالة مضطرة لاتخاذ خطوات معينة بما في ذلك تخفيض ما نسبته 15 بالمئة من الموظفين الدوليين، وتجميد توظيف 249 معلماً إضافياً تحتاجهم الوكالة في مناطق عملياتها لمواكبة الزيادة في أعداد التلاميذ. إلا إن الوكالة، وفي محاولة منها لتخفيف الاكتظاظ في الصفوف المدرسية إلى حد ما، قررت بصفة استثنائية توظيف عدد من المعلمين البدلاء في قطاع غزة والضفة الغربية يبلغ ضعف العدد المقرر أصلاً في الموازنة. وشملت التدابير الأخرى وقف مساهمة الوكالة في المنح الجامعية، وتجميد الإحالة إلى المستشفيات وتعويزات الاستشفاء لشهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 1997، مع إعفاء حالات العسر الشديد من هذا التجميد. وستواصل الوكالة بالطبع تقديم مساعدتها لإنقاذ الحالات الطارئة حيث تكون الحياة في خطر. وتدرس الوكالة إمكانية فرض رسوم مدرسية كتلك التي تفرضها السلطات المضيفة. ومن غير هذه التدابير لن تتمكن الوكالة من اجتياز عام 1997. فعلى الأقل ستؤدي هذه الاقتطاعات والتخفيضات إلى إنقاذ خدمات الأونروا الأساسية من الانهيار.

غير أن هذه التدابير قد تؤدي في أحسن الأحوال إلى تخفيض العجز المتوقع لعام 1997 بمقدار الثلث تقريباً.

ولذلك فإننا سنواصل لفت انتباه المتبرعين إلى الانعكاسات الإنسانية والسياسية لمثل هذه التدابير الصارمة. لقد قمت بتذكير المانحين بعبارات واضحة بأن أنظار اللاجئين لن تتجه فقط إلى الناحية الكمية المترتبة على أي اقتطاعات أو تخفيضات في الخدمات، بل سيعتبرونها تراجعاً في الاعتراف الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين. ما نحن بحاجة إليه الآن هو التعامل مع جذور المشكلة وجعل الوكالة قادرة مالياً على الاستمرار، وهذا سيجنب تقليص نوعية ومستويات الخدمات المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين وكذلك يضمن للوكالة مرة أخرى أداء عملها بشكل مناسب.

[.....]

* مصدر خاص.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx